# النقلة الجبارة لقطاع العدالة

إنَّ النَّقلة الجبارة المستهدفة لقطاع العدالة من الحاضر الآمل إلى المستقبل المأمول بحاجة إلى التفاعل المنظم والمستمر، لتصل إلى توازن من خلال خطة طموحة تهدف إلى تحقيق النظام القضائي الجديد من خلال تطبيق الآلية في لائحته التنفيذية على الوجه المطلوب. والتي انطلقت من أسس التشريع الرباني، كما جاء في المادة السابعة والمادة الثامنة والأربعين والمادة السابعة والستين من النظام الأساسي للحكم، وما واكبه من استقلالية تامة، طبقاً لما أكدته المادة الأولى من نظام القضاء، والمادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم، مرتكزة على المرجعية القضائية في العدل والحق والإنصاف وسط بيئة عدلية تراعي مصلحة الناس وطموحات ولاة الأمر، وتحقق المطلوب بتطوير وحسن أداء وسرعة إنجاز واختصار للإجراءات وتعطي بموجبها الصلاحيات وتوفر فيها المرونة اللازمة، وتخفف لأجلها العقبات وحواجز الروتين الممل، وتعجيل النظام بالصيغة المطلوبة.

إن إقرار النظام القضائي الجديد يعزز من إيجاد الحماية عبر وضع أسس وقواعد واختصاصات تسهم في مرونة جوانب الحياة عند النظر والبت فيها، وهذا مما يعزز دفع عملية التنمية، ولقد كانت ندوة هذا العدد مواكبة لصدور هذا النظام والبدء في تطبيقه وتكوين اللجان الفاعلة للوصول إلى التنفيذ الأمثل لمواكبة مستجدات العصر وتمشياً مع أحداثه بتطور لوائحه وأنظمته المستمدة من قواعد وأحكام الشريعة المنبثقة من كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ فبرزت سمات هذا النظام الجديد في ضمان الاستقلال الكامل للقضاء عن السلطة الإدارية، واعتماد التقاضي على ثلاث درجات وتطبيق مبدأ التخصيص في التقاضي معلناً بذلك فجراً جديداً في القضاء الذي انطلق بتكوين أول إدارة له عام ١٣٤٣هـ وتبع ذلك تشكيلات وتعليمات عام ١٣٤٤هـ اعتبرت وقتها نواة له، ثم كان أول نظام إداري للقضاء عام ١٣٤٦هـ ثم صدر نظام مسؤوليات القضاء عام ١٣٥٧هـ تبعه نظام تركيز مسؤولياته عام ١٣٧٢هـ واستمر لحين صدور الأنظمة العدلية عام ١٤٢١هـ فكان هذا النظام الحديث تتويجاً لما سبقه.

إدارة التحرير

الكلمة الأخيرة